

لا تؤمن بالزيجات الأبيولوجية، فهي مثل الزيجات المبنية على المصلحة أو الزيجات التي تحف ولا تتخلها أي عاطفة أو لحظات صفاة أو ذكريات وأساطير مشتركة، تتحول بعد فترة إلى مايشبه اللجنة المنعقدة بشكل دائم.

عبد الوهاب المسيري



علوي حافظ أحد مشاهير تقديم الاستجابات والشعراوي وزكي بدر من تم استجاباتهم

في العهد الملكي اشتهرت الحياة النيابية المصرية بمواجهات برلمانية حادة قادها نواب حزب الوفد ضد الحكومات المتعاقبة.. وكانت الاستجابات آنذاك جزءا أصيلا من مشهد سياسي أكثر صخبا وتنافسية.. حتى تحولت بعض الجلسات إلى معارك سياسية مفتوحة تنقلها الصحف باعتبارها أحداثا وطنية كبرى..

لم يكن الاستجواب البرلماني في مصر مجرد إجراء روتيني داخل قاعة المجلس.. ظل لعقود طويلة أحد أكثر الأسلحة التي تخشاها الحكومات والوزراء تحت القبة.. أداة قد تتحول في لحظة إلى محاكمة سياسية علنية.. تفتح ملفات الفساد والإهمال وتهز الرأي العام، وربما تنتهي بسحب الثقة أو الإطاحة بمسؤول كبير..

## لماذا تخلى البرلمان عن أخطر أسلحته الرقابية.. السلاح الذي يربع الحكومات؟

# الاستجابات القليلة تحت قبة مجلس النواب

ورداً على التساؤلات المثارة حول تراجع مناقشة الاستجابات في الجلسات العامة وما إذا كان خلفها أسباب سياسية أو تنظيمية، يفضل هريدي عدم إطلاق أحكام عامة قائلًا: لا أعلم حقيقة هذا السؤال يمكن توجيهه للأمين العام للمجلس أو رئيس المجلس، أو أي عضو في مكتب المجلس.. لكنني من أين لي أن أعرف معلومة كهذه؟ وحول ما يتردد عن قيام بعض النواب بتقديم استجابات دون أن تكتمل.. فقد يكون المجلس يرفضها لعدم اكتمال أركانها، أو أن أركان الاستجابات نفسها ناقصة..

ويضيف هريدي مدافعا عن الأداء الرقابي لنواب حزبه: أنا كحزب العدل استخدم كل الأدوات الرقابية وده من أول دور الانعقاد.. وإحنا كتجربة كل النواب فيها متفاعلون واستخدموا فعليا أكثر من 700 أداة حتى اليوم.. "الفكرة كلها أن الدور الرقابي مش استجابات بس" والأمر يحتاج في المقام الأول إلى مستندات، "والتهارود عشان تعمل استجواب صح لازم يكون متكامل الأركان، وتكامل الأركان ده حاجة صعبة مش شيء سهل يعني.."

ويأتي النائب بنفسه عن تقييم الأداء العام للمجلس أو الدخول في مومات المناقشة والمعارضة، حاسما الجدل بقوله: "أنا بقولك أنا كمدل قدمت، مايش دعوة بالباقيين بس.. وأنا لا أقدم، لست في صدد أن أقدم مجلسا ما يفتضح أقيم المجلس أنا أقيم تجربتي استجواب نفسي.. وإحنا بتقيم تجربتنا كمدل.. أما إن كان فيه أحزاب تانية ما بتستخدم أدوات أو ما بتستخدم أحزابنا فده راجع ليهم هما.. وأنا ما بدافض عن المجلس يعني هو مفيش في العالم كله نواب بيادفون عن المجلس أو على الكل لأن إحنا في الأول وفي الآخر أحزاب متنافسة.."

في نهاية المشهد.. لا يبدو أن الأزمة مرتبطة بالاستجابات كأداة بقدر ما هي مرتبطة بالتمتع الذي يفرض أن تعمل فيه هذه الأداة من الأساس.. فالمدستور نص بوضوح على صلاحيات رقابية تصل إلى حد سحب الثقة من الحكومة.. لكن تحويل الموضوع إلى ممارسة فعلية داخل القاعة يبدو أنه اصعب من العدة الحقيقية.. لا النص نفسه..

الاستجابات في جوهره.. ليس ورقة ضغط شكلية ولا إجراء أدرايا ضمن أدوات النائب.. بل هو ذروة المواجهة السياسية بين البرلمان والحكومة.. لحظة يفترض أن تدار فيها المسألة علنا.. أمام الرأي العام.. لا أن توجّل إلى ما لا نهاية أو تستبدل بأدوات اخف وأقل كلفة سياسية.. لكن ما يظهر داخل البرلمان اليوم يوحي بأن هذه الدورة تحديداً الأكثر غياها أو على الأقل الأكثر تحجرا عليها..

اللائح أن كل الأطراف تمتلك تسهيرا الخاص.. هناك من يذهب أبعد من ذلك ليربط بين شكل الاستجواب وبين عدم إتمامه.. وهناك من يرى أن البرلمان الحالي وطبيعته أدواته الرقابية.. متبورين أن البنية السياسية نفسها لا تنتج صداما رقابيا حقيقيا بل تعيد إنتاج علاقة أكثر هدوءا واستقرارا مما تستحقه الرقابة في أصلها..

لكن بعيدا عن هذا الجدل تظل النتيجة واحدة.. أداة وضفت يوما بأنها الأخطر تحت القبة أصبحت في أفضل الأحوال احتمالا موهج.. وفي أسوأها نصا دستوريا ينظر ظروفها السياسية كمنعول إلى ممارسة فعلية.. وبين هذا وذاك.. تتراجع المسافة بين البرلمان كجهة رقابية.. والبرلمان كجهة إدارة توافقات.. لصالح الأخير بشكل واضح..

وإذا كان معيار قوة أي برلمان يقاس بقدرته على مساءلة السلطة التنفيذية في لحظة الفعل لا بعده.. فإن السؤال الذي يفرض نفسه لا يتعلق فقط بغياب الاستجابات.. بل بغياب اللحظة التي يصعب فيها الاستجواب فشرويا ومؤثرا ومكفلا سياسيا في أن واحد.. فالشكل لا تبدأ من تعطيل الأداة.. بل من البنية التي تجعل تعطيلها ممكنا دون ضييع بذكور.. وفي كل الأحوال.. يظل الاستجواب قائما على الورق محميا بنصوص واضحة.. لكنه كمنعول يتحرك داخل مساحة أوسع بكثير من تلك التي رسمها له الدستور.. مساحة لا تحدها القوانين وحدها بل يعدها شكل العلاقة بين الحكومة والبرلمان.. وحدود الصدام المسموح به.. ودرجة استعداد المؤسسة التشريعية نفسها لأن تمارس وظيفتها الفعلية حتى نهايتها..

وهنا تحديدا لا يبدو السؤال مطروحا على الاستجابات وحده.. بل على فكرة الرقابة البرلمانية بأكملها.. هل مازال البرلمان في موقع يسمح له بمساءلة السلطة التنفيذية كما ينبغي؟ أم أن شكل المسألة نفسه تغير واعد تعريفه بهدوء.. بعيدا عن التصور التي لم تتغير؟



✦ كمال أبو عيطة:

البرلمان الحالي "تعيين

مقنع" و"ما خلق ليحذف

لا يمكن أن يطير" .. وبرلمان

٢٠١٠ كان أفضل ولديه حد

أدنى من الوعي



✦ النائب أحمد بلال:

الأزمات الفئوية كـ

"تكليف الصيادلة وأطباء

الأسنان" تحلها طلبات

الإحاطة.. ونعيش مرحلة

"مفيش سياسة أصلا"



✦ هيثم الحريري:

البرلمان تحول لكيان بلا مغالب..

والمال السياسي والهندسة

الانتخابية أفرزا نوابا غير

مسؤولين يضمنون بقاء العلاقة

(سمننا على عسل)



✦ النائب حسين هريدي:

"العدل" قدم استجوابا

لوزير البترول ولست في

صدد تقييم البرلمان..

والاستجواب أداة صعبة

تفضى لسحب الثقة



بين مواطن تهرب من أداء الواجب، ومواطن آخر تقدم بالفعل للقيام.. لكن لأسباب تخص القوات المسلحة لم تسمح له بالأداء ومنحته شهادة رسمية بالأداء لأسباب سياسية وهو أمر لا يعضن بل يخص المؤسسة العسكرية وحدها.. ومع ذلك، تمتعت الإدارة العليا سارا على نفس النهج..

ويضرب البرلمان السابق مثلا لتوضيح عبثية هذا الحظر مدى الحياة، مشيرا إلى حالة أحد الشباب الذين تقدموا للجنش وخدم بالفعل لمدة سبعة أشهر وحصل على شهادة حسن سير وسلوك قبل إحقاقه بالأمن المركزي، ثم قررت القوات المسلحة الاستعانة به مساندا.. كيف تمنع مواطننا كهذا من حقه الدستوري في الترشح طوال حياته؟ لا توجد جريمة في مصر أو العالم عقوبتها الحظر مدى الحياة.. ونحن لم نرتكب جريمة أصلا.. بل وعلينا القوانين المنظمة له، مضيافا: الأزمة تبدأ من قانون الانتخابات الذي يسمح بوجود الأغلبية بدرجة كبيرة جدا يجلب ما تشهده العملية الانتخابية نفسها من هندسة انتخابية) عبر الأجهزة واستخدام المال السياسي تحت مراءى ومسمع من أجهزة الدولة..

وحول أسباب هذا الخلل في التوازن البرلماني يرجع الحريري الأزمة إلى طبيعة تشكيل البرلمان الحالية والقوانين المنظمة له، مضيافا: الأزمة تبدأ من قانون الانتخابات الذي يسمح بوجود الأغلبية بدرجة كبيرة جدا يجلب ما تشهده العملية الانتخابية نفسها من هندسة انتخابية) عبر الأجهزة واستخدام المال السياسي تحت مراءى ومسمع من أجهزة الدولة.. هذا الأمر سمح لوجود أشخاص غير مسؤولين داخل مجلس النواب.. وجودهم مرهون برضا الحكومة وأجهزتها ولذلك أصبحت العلاقة بين الحكومة والبرلمان طوال الوقت (سمن على عسل)..

وعن سر الاكتفاء باليات رقابية أخف وطأة يشير إلى أن الحزم مع غياب الوزراء.. نحن بحاجة لأن "نوري العين الحمر" للحكومة.. ففي الوقت الذي يتقال داخل المجلس أو اللجان تم تنهيه إلى شيء.. يؤكد فيه وزير شؤون المجالس النيابية عدم تأخر النواب عن حزب التجمع.. بتراجع أداة الاستجواب، لكنه يرفض قسر الأزمة عليها وحدها، موضعا: الاستجواب أداة اتهام تتطلب شروطا معينة ومستندات الباقون، وبالتالي لم نصل إلى أي حلول..

والأمر ليس بيد النائب وحده بل يعرض على مكتب المجلس، وهو من يملك سلطة القرار في إدراج الأداة الرقابية من عدمه بناء على اللائحة الداخلية إذا رأى أن الاستجواب غير مكتمل.. ويكشف بلال عن تحركاته الرقابية الحالية لمواجهة تجاهل المسؤولين قائلًا: الأزمة لا تتوقف عند الاستجواب الذي سلب وفقد دوره في الحياة، بل تمتد لأدوات أخرى.. ولذلك بدأت اليوم بالفعل في جمع توقيعات 60 نائبا وفقا لللائحة المجلس لتشكيل لجنة تقصي حقائق برلمانية خاصة بتقييم المعاشات للوقوف على أسباب الأزمة وتقديم تقرير للمجلس.. وذلك بعد أن تقدمنا بطلبات إحاطة سابقة ولم يعرض رئيس الهيئة القومية للتمائمات والمعاشات إلى الاجتماع، مما دفعنا لاتخاذ أدوات رقابية تصعيدية.. وعن التمييز بين الأسلحة الرقابية بضيف: من الطبيعي أن تكون طلبات الإحاطة والبيانات المعلقة هي الأكثر حضورا أصلا.. لأن النائب يعجب الحكومة علما بشيء، وينتظر ردها ليعقب عليه، عكس الاستجواب الذي يتطلب دلائل إرادة قوية.. ولهذا أقول إن مشكلة فئوية مثل أزمة تكليف الصيادلة أو أطباء الأسنان، كمثال، هي مشكلة يمكن حلها بطلب

إحاطة، فليس كل مشكلة تحتاج استجوابا.. ويتابع نائب حزب التجمع مؤكدا أن غياب الاستجابات ليس تقصيرا من النواب: الجميع يلتفت لغياب الاستجواب لأنه الأداة الرقابية الأقوى ويحتاج أشياء تدعمه، لكنني أؤكد أن هناك نوابا يقدمون استجابات بالفعل ولم تدرج، وهذا الكلام قيل في المجلس أكثر من مرة خلال الفصل التشريعي السابق ولم يكن سرا..

وبمقارنة سياسية لائفة برفض بلال المقارنة بين البرلمان الحالي ومجلس 2010، معقبا: هذه وجهة نظر أنا مختلف معها كليا لكن في المقابل.. يجب أن نفهم أن هناك أمورا كثيرة تغيرت سياسيا فحتى من اختلفنا معهم في نظام مبارك كانوا يديرون المشهد ب"سياسة" وكان من حق النائب مناقشة استجاباته علنا حتى لو كانت الأغلبية تستجد الثقة للوزير لاحقا.. أما اليوم، فالشكلية ليست في مجلس النواب وحده، بل الحقيقة أنه "مفيش سياسة أصلا" ..

وفي مقابلة حادة، يعتقد أبو عيطة مفاضلة بين حرية ديمقراطية بنظام التمثيل النسبي تسمح للمصريين بالمشاركة الحقيقية، منتقدا الشروط والرسوم الباهظة الحالية (مثل تكاليف الكشفت الطبي والتأمين) التي وضعت كعواجز مالية تعوق دخول ممثلي الأغلبية الكادحة من العمال والفلاحين والبطاقات الفقيرة لصالح أصحاب المال السياسي..

ويوضح أبو عيطة أن القوى الوطنية اجتمعت في الحوار الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية، وتوافق على ضرورة تنوع الأشكال الانتخابية بين القائمة المطلقة والقائمة النسبية والنظام الفردي.. وهو ما يتوافق تماما مع الدستور، إلا أن الحكومة تمسكت بإجراء الانتخابات عبر نظام القائمة المطلقة المثلثة وهي آلية يحسب وصفه لا تنتج نوابا حقيقين بل تعد بمثابة "عينيات مفتعنة" ..

ويضيف الوزير السابق: رغم أن لائحة المجلس تنص على أدوات رقابية قوية.. إلا أن النواب الذين جاؤوا بطريقة تشبه للتعين اقتصدوا القوة والتأثير، وأصبح ولأهمه الكامل للسلطة التي مروا بوابتها للوصول إلى مقاعد، في حين رأيتنا في المقابل هندسة انتخابية استحدثت لمنع وإقصاء نواب برلمانيين سابقين وحقيقيين من الترشح، مثل ميثم أبو العز الحريري وغيره..

ويستطرد أبو عيطة مؤكدا أن قوة أي برلمان تستمد من مجيئه بإرادة شعبية حرة وليس بالتعيين، مشيرا إلى أن أداة القائمة المطلقة جمدت على مدار فترات تشريعية متعاقبة، حيث قدمت استجابات وسحبت لاحقا دون مناقشة، معقبا: الحكومة كمها على على البرلمان لأنها في من جانت باعنائها، ومن الطبيعي ألا يجرد نائب صعد بإرادة الحكومة على محاسبتها أو عزلها.. رغم أن دستور 2014 منح البرلمان صلاحيات واسعة غير مسبوقة تصل إلى حد سحب الثقة من الحكومة لكن في النهاية، ما خلق ليحذف لا يمكن أن يطير..

ويعرض سر تراجع الاستجابات لحساب طلبات الإحاطة، يرى أبو عيطة أن البرلمان الراهن ضعيف بنويا بسبب "الهندسة الانتخابية"، واصفا الانتخابات الماضية بنظام القوائم المغلقة، واصفا الانتخابات الماضية بحضور أي أصوات معارضة أو مزعجة.. من يريد أن يعرف مدى قوة البرلمان الحالي وتأثيره فليفتقر لنسب الحضور الحقيقية وليست المثلثة.. أضعف نسب حضور في برلمانات مصر منذ ثورة ٢٥ يناير هو هذا البرلمان..

وخلال

برلمانات الثمانينيات والتسعينيات.. عادت الاستجابات لتفرض نفسها بقوة.. خاصة مع صعود المعارضة الحزبية واليسارية والإسلامية داخل مجلس الشعب، حيث استخدمت كأداة لكشف ملفات الفساد وانتقاد السياسات الاقتصادية ومهاجمة أداء الوزراء.. ومع بدايات الألفية الجديدة، تصاعدت حدة المواجهات تحت قبة البرلمان في عهد حكومة أحمد نظيف.. بعدما تحولت استجابات نواب المعارضة والإخوان آنذاك إلى مسدر إزعاج سياسي وإعلامي دائم للحكومة.. ونجحت بعض الملفات التي فجرتها تلك الاستجابات في إشعال الرأي العام خارج المجلس أيضا..

وبعد ثورة يناير بدأ المشهد البرلماني أكثر اشتعالا.. ففي مجلس 2012 حضرت الاستجابات بقوة داخل مناخ سياسي مفتوح وصدامي واتسعت مساحة النقد العلني للحكومة وسط اعتقاد بأن البرلمان يستعيد دوره الرقابي كاملا بعد سنوات طويلة من الجمود.. ولكن بعد خمسة عشر عاما من تناير.. تبدو الصورة مختلفة تماما

فالاستجواب، الذي يصفه الدستور بأنه أخطر الأدوات الرقابية التي يملكها النائب، تراجع حضوره بصورة لافتة داخل البرلمان المصري.. لصالح أدوات أقل حدة مثل طلبات الإحاطة والبيانات المعلقة، بينما اخضت تقريبا مشاهد المواجهات البرلمانية الكبرى التي كانت تضع الحكومات تحت ضغط سياسي وإعلامي مباشر..

ورغم أن الدستور الحالي منح مجلس النواب صلاحيات واسعة تصل إلى حد سحب الثقة من الحكومة أو أحد الوزراء، فإن جلسات مناقشة الاستجابات باتت نادرة فيما يؤكد نواب حاليون وسابقون أن عشرات الاستجابات جرى تقديمها خلال الفصول التشريعية الأخيرة دون أن تصل فعليا إلى المناقشة العامة تحت القبة..

وبين من يرى أن الأزمة تعود إلى المناخ السياسي وطبيعة تشكيل البرلمان، نمو يعتبر أن الاستجواب نفسه أداة معقدة تحتاج إلى أدلة دامغة وإجراءات صارمة، يظل السؤال مطروحا.. لماذا اخضت أخطر أدوات الرقابة البرلمانية من الحياة النيابية المصرية؟ وهل تحول البرلمان بالفعل إلى مؤسسة تقتنف "المخالب الرقابية" أم أن المشهد أكثر تعقيدا مما يبدو؟

في محاولة لفهم أسباب تراجع الاستجواب داخل البرلمان المصري، انقسمت تفسيرات النواب والسياسيين بين من يرى أن الأزمة سياسية بالنظام الفردي، وبين من يعتبر أن طبيعة الاستجواب نفسها تجعل استخدامه أكثر تعقيدا وصعوبة آلية تعطيل للنواب..

يفتح كمال أبو عيطة.. وزير القوى العاملة والهجرة الأسبق التار على المشهد البرلماني مسفرا أزمة غياب الأدوات الرقابية وعلى رأسها "الاستجواب" .. حيث يرجع الأزمة إلى المنع وطريقة اختيار الأعضاء.. ويوضح أبو عيطة أن القوى الوطنية اجتمعت في الحوار الوطني الذي دعا إليه رئيس الجمهورية، وتوافق على ضرورة تنوع الأشكال الانتخابية بين القائمة المطلقة والقائمة النسبية والنظام الفردي.. وهو ما يتوافق تماما مع الدستور، إلا أن الحكومة تمسكت بإجراء الانتخابات عبر نظام القائمة المطلقة المثلثة وهي آلية يحسب وصفه لا تنتج نوابا حقيقين بل تعد بمثابة "عينيات مفتعنة" ..

ويضيف الوزير السابق: رغم أن لائحة المجلس تنص على أدوات رقابية قوية.. إلا أن النواب الذين جاؤوا بطريقة تشبه للتعين اقتصدوا القوة والتأثير، وأصبح ولأهمه الكامل للسلطة التي مروا بوابتها للوصول إلى مقاعد، في حين رأيتنا في المقابل هندسة انتخابية استحدثت لمنع وإقصاء نواب برلمانيين سابقين وحقيقيين من الترشح، مثل ميثم أبو العز الحريري وغيره..

ويستطرد أبو عيطة مؤكدا أن قوة أي برلمان تستمد من مجيئه بإرادة شعبية حرة وليس بالتعيين، مشيرا إلى أن أداة القائمة المطلقة جمدت على مدار فترات تشريعية متعاقبة، حيث قدمت استجابات وسحبت لاحقا دون مناقشة، معقبا: الحكومة كمها على على البرلمان لأنها في من جانت باعنائها، ومن الطبيعي ألا يجرد نائب صعد بإرادة الحكومة على محاسبتها أو عزلها.. رغم أن دستور 2014 منح البرلمان صلاحيات واسعة غير مسبوقة تصل إلى حد سحب الثقة من الحكومة لكن في النهاية، ما خلق ليحذف لا يمكن أن يطير..

ويعرض سر تراجع الاستجابات لحساب طلبات الإحاطة، يرى أبو عيطة أن البرلمان الراهن ضعيف بنويا بسبب "الهندسة الانتخابية"، واصفا الانتخابات الماضية بنظام القوائم المغلقة، واصفا الانتخابات الماضية بحضور أي أصوات معارضة أو مزعجة.. من يريد أن يعرف مدى قوة البرلمان الحالي وتأثيره فليفتقر لنسب الحضور الحقيقية وليست المثلثة.. أضعف نسب حضور في برلمانات مصر منذ ثورة ٢٥ يناير هو هذا البرلمان..